جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي

أمام البرلمان

28 رجب 1438 (26 أبريل 2017)

الولاية التشريعية 2016-2021

رجب 1438 - أبريل 2017

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون / المستشارون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني أن أتقدم أمامكم بالجواب على مناقشاتكم الغنية والمفيدة للبرنامج الحكومي الذي تقدمت به أمامكم، وأوجه الشكر الجزيل لمختلف الفرق والمجموعات، أغلبية ومعارضة، على ذلك التفاعل، وأؤكد لكم جميعا أن العديد من الملاحظات والاستدراكات التي تقدمتم بها ستكون موضع عناية واهتمام.

وبالمقابل لن ننجر إلى الرد على أساليب التبخيس والتنقيص والتهجم على الحكومة أو بعض أعضائها، خاصة في أول مداخلة للمعارضة التي يفترض فيها أن تكون مسؤولة وأن تناقش البرنامج الحكومي ومعطياته بكل مسؤولية، وأؤكد أننا لن نستعمل نفس الأسلوب والمنهج لأن ذلك ليس من أخلاقنا، كما أننا حريصون على الحفاظ على هيبة المؤسسات وعلى جو العمل النبيل، في احترام للمواطنين والمواطنات.

الإجماع الوطني حول الوحدة الترابية

السيد الرئيس المحترم،

أود في البداية الإشادة بالإجماع المعبر عنه من لدن كافة الأحزاب بخصوص ثوابت السياسة الخارجية للمملكة المغربية كما رسمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وكذا الأهمية التي يحظى بها قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في البرنامج الحكومي.

وأود التنويه هنا بقرار عودة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، بوصفه خطوة ستعزز موقع بلادنا في الدفاع عن حقوقه في وحدته الترابية.

وبخصوص مضامين البرنامج، فإنه جاء بتوجهات وخيارات واضحة في الدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية، مثل تقوية المجهود الدبلوماسي ومواكبة النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وتقوية التنسيق مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

السياسة الإفريقية

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية الذين أعربوا جميعهم عن اعتزازهم بالعمل الجبار الذي قام به صاحب الجلالة نصره الله خلال أسفاره عبر العالم وخصوصا في ربوع القارة الافريقية والذي توج بالعودة المظفرة لبلادنا إلى الاتحاد الافريقي؛ وكذا الأهمية البالغة التي توليها الحكومة والشعب المغربي للقضية الوطنية، خصوصا في هذه الظروف الصعبة المتميزة باحتدام الأطماع الأجنبية واشتداد المؤامرات الهادفة إلى النيل من تصميم بلادنا على المحافظة على وحدتها الترابية.

وبخصوص مسألة القدرة على تفعيل رؤية جلالة الملك لمرحلة ما بعد العودة إلى الاتحاد الافريقي، فقد أبرز البرنامج الحكومي خارطة الطريق التي ستعمل وفقها وذلك لمواصلة تفعيل السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب على أساس الرؤية الملكية السديدة التي وردت في خطاب دكار التاريخي في 6 نوفمبر 2016 بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء والذي ركز على نهج سياسة شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا وفق أبعاد متعددة.

كما نص التصريح الحكومي على وضع آلية للتنسيق تشرف عليها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي يعهد إليها متابعة المشاريع والاتفاقيات التي تم إبرامها مع مختلف الدول الافريقية خلال الزيارات الملكية الميمونة الى هذه الدول، وذلك في إطار الحرص على تنفيذ التزامات المملكة تجاه الشركاء الأفارقة ومصداقية المغرب تجاه القارة.

ينضاف الى ذلك تتبع تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة (مثل أنبوب الغاز الذي سيربط بين المغرب ونيجريا، وتحقيق الأمن الغذائي) مع العمل على التوفيق بين هذه المشاريع الكبرى والمشاريع ذات النفع والوقع المباشر على الساكنة تهم بالأساس البنى التحتية والمرافق الصحية والتربوية.

كما حدد جملة من المحاور التي تعكس توجهات المملكة في المجالات الاقتصادية والتنموية والأمن وقضايا الهجرة والجوانب الروحية. إضافة الى تعزيز العلاقات الثنائية مع دول القارة والقيام بدور على المستوى متعدد الأطراف من خلال تسجيل حضور فاعل في التجمعات الإقليمية للقارة وفي مقدمتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CDEAO).

وبخصوص متابعة قضايا أفراد الجالية المغربية بالخارج، فتجدر الإشارة الى أنه تم وضع منظومة متكاملة من الإجراءات الموجهة لفائدة هده الفئة من أبناء الوطن سيتم السهر على تنزيلها على أكمل وجه.

السياق العام لميلاد الحكومة،

السيد الرئيس،

لقد عرفت بلادنا انتخابات سياسية استثنائية شكلت محطة فرز سياسي لمصلحة خيار الإصلاح في إطار الاستقرار وأعطت نتائجها دعما كبيرا لمواصلة الإصلاحات وهو ما حرصنا على تجسيده في البرنامج الحكومي.

وهي انتخابات مثلت هزيمة لمن سعوا للمتاجرة بأصوات الناخبين وتزييف إرادتهم وتشويهها، وهو ما يشكل حافزا لنا للتقدم أكثر في نهج الإصلاح السياسي وتكريس أولوياته في تعزيز الحريات وإصلاح العدالة وتعميق الجهوية ودعم المجتمع المدني وصيانة الحقوق اللغوية والثقافية في ضوء أحكام الدستور.

منذ انتخابات 7 أكتوبر وإلى غاية تعيين الحكومة، مرت بلادنا بامتحان صعب فرض التفاعل المسؤول مع إكراهات وتحديات ليست بالسهلة، وذلك أولا من أجل الوفاء لأحكام الدستور وخاصة الفصل 47، وفي الوقت ذاته، بناء أغلبية حكومية على أساس برنامج حكومي يتضمن وفاء صريحا بالالتزامات الانتخابية أمام المواطنين.

وهنا أيضا تمكنا من تجاوز الصعوبات والمعيقات حرصا منا على عدم السقوط في النكوص أو التخلي عن الالتزامات أمام الناخبين أو الاستهانة بالزمن السياسي وما ينتج عنه من مخاطر خدمة لأطروحات التيئيس والإحباط والعزوف واللاثقة من طرف المواطن أو المقاولة، ونجدد هنا الشكر لكافة المواطنين والمواطنات على مشاركتهم الانتخابية التي مكنت من إعطاء نفس جديد لمواصلة الإصلاحات.

وخلاصة الفترة التي تلت الانتخابات أن المغرب خرج قويا محترما لدستوره في الوقت الذي هيمنت فيه دعوات التنكر للدستور وتجاهله والعصف بأحكامه استجابة لحسابات ضيقة.

وقد حرصنا على الانطلاق وبسرعة نحو الوفاء لرسالة انتخابات 7 أكتوبر في مواصلة الإصلاحات واستئناف مسار المصالحة بين المواطن والسياسة ودعم المؤسسات وتعزيز الثقة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كرهان سياسي مؤطر للمرحلة.

كما حرصا على التحلي بالمسؤولية والشجاعة اللازمتين من أجل تجاوز المأزق السياسي الذي بلغ أزيد من ستة أشهر، رفعنا رهان التوجه نحو المستقبل ببرنامج حكومي شعاره العمل المستمر لخدمة المواطن والمقاولة.

كما نؤكد تفاعلنا الإيجابي مع دعوات عدد من الفرق البرلمانية الى الانكباب العميق لإصلاح شامل للمنظومة الانتخابية باعتبار ذلك مطلبا ملحا لضمان مشاركة أوسع للشعب المغربي في إطار قواعد النزاهة والتنافس الشريف والمشروعية والحريّة وفي إطار تعددية حزبية تحترم استقلالية القرار الحزبي وديموقراطية المؤسسات الحزبية.

إن إرادتنا لتكريس نهج التشاور مع الاحزاب الوطنية وضمنها احزاب المعارضة لن تفت منها محاولات الاساءة او المزايدة تحت ضغط إشكالات حزبية داخلية أو مع أطراف سياسية أخرى، ونؤكد أننا سنستمر على نهج التشاور والحوار لأنه خيار مبدئي.

الاستناد إلى رؤية سياسية واضحة

السيد الرئيس،

تكتسب الحكومة هويتها السياسية من انخراطها في تجسيد مقومات النموذج المغربي وتعميقها، على أساس الثوابت الجامعة للأمة، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله

ونود التأكيد أن الحكومة تستند إلى رؤية سياسية واضحة، باعتبارها حكومة إصلاحات ومواصلة لها ولأوراشها، وليست حكومة تراجعات عن أي منها.

ومن سمات الطابع السياسي للحكومة حرصها في البرنامج الحكومي على الانطلاق من البرامج الانتخابية لمكونات الأغلبية الحكومية، ذلك أن الوفاء بالالتزامات المقدمة للمواطنين في الانتخابات شرط أساس في احترام إرادة الناخبين وعدم التنكر لها، ومسار ربط المغاربة بالشأن السياسي واستئناف وتعزيز مسلسل المصالحة مع السياسة مشروط بجعل الناخب يرى أثر صوته في البرنامج الحكومي والقرارات العمومية. ومنهجنا قائم على الوفاء بها، والتواصل المنتظم والصريح حول ما قد يعترض تطبيق تلك الالتزامات من تحديات وصعوبات، وكنا ننتظر ممن انتقد البرنامج على هذا المستوى أن يسرد الالتزامات الانتخابية الأساسية التي لم يقع الوفاء بها، ليكون النقد ذا أساس واضح.

ووعيا منا بدقة المرحلة السياسية الراهنة، فقد جعل البرنامج الحكومي دعم الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية الأولوية الأولى، باعتبار ذلك شرطا للتقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهو اختيار نؤكد معه كحكومة متضامنة ومسؤولة أن خيار مواصلة الإصلاح السياسي خيار لا رجعة عنه، مسنود بإطار دستوري متقدم، يفرض أن تكون هذه الولاية محطة تحويل القوانين التنظيمية والعادية المعتمدة كتنزيل للدستور في الولاية السابقة إلى سياسات عمومية وخاصة في مجالات العدالة والجهوية والمساواة والإعلام والحريات والمجتمع المدني.

وإذ نقدر الانتقادات التي اعتبرت أن ما شهدته بلادنا من تأخر في تشكيل الحكومة والصعوبات التي رافقتها كانت له تداعيات سلبية على الرأي العام والمقاولة المغربية، فإن ذلك يفرض العمل على الاستدراك وصيانة ما تحقق من رصيد في مجال انخراط المغاربة في التفاعل مع الشأن السياسي، ودعم هذا الانخراط، عبر مقاربة قائمة على القرب من المغاربة والاشتغال على انتظاراتهم وتكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة، فالبرنامج الحكومي يعد بمثابة تعاقد على التزامات تشريعية وتدبيرية مرقمة.

وما يعزز الهوية السياسية لهذه الحكومة هو انخراطها في محاربة الفساد واقتصاد الريع، في إطار استراتيجية وطنية تم وضعها في نهاية ولاية الحكومة السابقة؛ وعبر دعم المؤسسات الدستورية المعنية بهذا المجال، وعلى رأسها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومجلس المنافسة، وتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وإشراك المجتمع المدني، باعتبار ذلك شرطا لصيانة كرامة المواطن وتحسين مناخ الاعمال وجذب الاستثمار وتعزيز الثقة.

تركيبة الحكومة وانسجامها

السيد الرئيس،

لقد أغفل انتقاد تركيبة الحكومة أنها اعتمدت كتابات دولة في إطار قطاعات وزارية منسجمة ومتكاملة قدر الإمكان، مما جعل عدد الوزراء لا يتجاوز 26 وزيرا بالإضافة إلى رئيس الحكومة ومعهم 12 كاتب دولة، وهي الصيغة التي نجدها في عدد من الدول الديموقراطية المتقدمة، وليس هناك مجال للحديث عن أي تناقض بين القطاعات الحكومية، فالمراسيم المحددة للاختصاصات هي وحدها المرجع في ذلك، وكثيرٌ مما نشر عن صراعات حول الاختصاصات والصلاحيات غير ذي أساس.

أما الحديث عن هيمنة التكنوقراط، أو غياب الانسجام، فيفتقد للدقة. ذلك أن نسبة وجود التكنوقراط هي من بين الحكومات الأقل من حيث العدد منذ عهد حكومة التناوب، كما أن الحكومة وعبر رئيسها تخضع للمساءلة الشهرية على السياسة العامة، على أساس مبدإ التضامن الحكومي بغض النظر عن الانتماء السياسي للمسؤولين الحكوميين.

أما عن الانسجام الحكومي، فإن البرنامج الحكومي، الذي هو مجهود جماعي، يشكل أساسا لإرساء حكومة قوية ومنسجمة مؤطرة بميثاق أغلبية ومسنودة بالتشاور المنتظم.

استمرارية وتجديد

السيد الرئيس،

كما هي حكومة صيانة للمكتسبات ورعاية للتراكمات الإيجابية، وليست حكومة قطيعة أو تخل عن الإصلاحات التي انطلقت، ومن الواضح أن البرنامج كان صريحا في التطرق لتلك الإصلاحات باسمها وتجديد الإلتزام بها.

وللأسف هناك من يريد التنكر لرسالة الانتخابات والتي أعطت تصويتا واضحا لمواصلة الإصلاحات وهو ما حتم مواصلة عمل الاغلبية الحكومية السابقة التي تشكل النواة الصلبة لهذه الحكومة.

لهذا جاء البرنامج متوازنا بين ترصيد المكتسبات والسياسات الناجحة وإدراج استراتيجية وسياسات جديدة. وبالأرقام، فإن البرنامج أكد مواصلة تنفيذ حوالي 30 استراتيجية وسياسة ومخطط وطني مقابل إدراج حوالي 30 برنامج وميثاق وسياسة واستراتيجية جديدة.

لقد تأسس التزامنا السياسي كحكومة سياسية منتخبة ومسؤولة على الوفاء بالالتزامات الانتخابية، وأن يكون الفيصل هو البرنامج الحكومي المتضمن لغالبية هذه الالتزامات، فعلى اساسه تتم المحاسبة والمساءلة سواء في البرلمان او في الاستشارات الانتخابية.

وسيسجل التاريخ اننا لم نتنكر لما تقدمنا به أمام الناخبين من إجراءات وسنكون بإذن الله تعالى أوفياء لها، فهذه هويتنا السياسية التي تجعل المواطن يرى أثر صوته في البرنامج الحكومي والقرارات العمومية، وهذا جوهر الديموقراطية.

وهنا ننوه بالمذكرات التي وجهتها عدد من المنظمات الشبابية والحقوقية والأمازيغية والمدنية حول البرنامج الحكومي، والتي عبرت عن تقديرها لعدد من مضامينه كما قدمت مطالب ومقترحات هامة وعملية سنعمل على اعتماد عدد منها في البرامج التنفيذية للحكومة.

كما نتوجه بالشكر للشريحة الواسعة من المواطنين الذين تفاعلوا إيجابا مع البرنامج الحكومي، وثمنوا توجهاته، وستكون تساؤلاتهم وانتظاراتهم محل اهتمام.

بشأن إحداث وزارة تعنى بحقوق الإنسان

السيد الرئيس،

لقد كان إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي ورثه المجلس الوطني لحقوق الإنسان دافعا إلى إلغاء وزارة حقوق الإنسان والاكتفاء بدلها بعد سنوات بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

إلا أنه تبين أنه رغم أهمية العمل الذي قامت به المندوبية الوزارية فإنها تبقى قاصرة على التنسيق في مجال الحقوقي على المستوى الأعلى (المستوى الوزاري) وليس فقط القطاعي، كذلك فإن إحداث وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ستمكن من الاستفادة من التجربة الهامة للمندوبية الوزارية وما راكمته من مكتسبات وفي نفس الوقت ستمكن من الاضطلاع بدور التنسيق على المستوى الوزاري وكذلك يمكن يفيد بحجم الاهتمام بحقوق الإنسان وأولويتها والإرادة الصريحة في خدمتها خاصة وأن الدستور خصص لها 22 فصلا تحت عنوان الحريات والحقوق الأساسية، تغطي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية إضافة إلى الحقوق الفئوية . وهو ما يكاد أنه يغطي كافة السياسات العمومية للحكومة. وهو ما سيستلزم أن يكون هذا القطاع تحت مسؤولية وزارة من حجم وزارة الدولية.

كما أنه وبعد إحداث وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان فإن ذلك استلزم تكليفها بكل ما هو حقوق وحريات وبالتالي فصل هذه الأخيرة عن وزارة العدل التي كانت تتعاطى مع هذا الاختصاص بحكم تداخله مع اختصاصها.

وهكذا يتبين حاجة بلادنا إلى وزارة مكلفة بحقوق الإنسان بمستوى وزارة الدولة، وتظهر العلة الكامنة وراء حصر وزارة العدل في اختصاص إدارة قطاع العدل بدون حريات.

والجدير بالذكر أن بلدنا على موعد الأسبوع المقبل يوم الثلاثاء 2 ماي، مع الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف، سيقوده وزراء الدولة معززا بأطر كفأة من كافة القطاعات الحكومية المعنية، حيث ستكون المناسبة سانحة لتقديم كافة المنجزات الحقوقية الوطنية في المرحلة السابقة مع الاستماع إلى ملاحظات كافة دول العالم وتوصياتها مما يمثل مناسبة لإجراء افتحاص دولي للمكتسبات الحقوقية ببلادنا وكذلك جوانب القصور المسجلة قصد الحرص على تجاوزها.

كما أن، وكما بينت في البرنامج الحكومي، فإن هذه الحكومة عازمة على تحيين خطة العمل الوطنية إلى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال حوار القطاعات الحكومية المعنية مع المجتمع المدني وبمساهمة فعالة من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في أفق اعتماد الصيغة الجديدة لهذه الخطة من قبل الحكومة، والبدء في تنفيذها ابتداء من سنة 2018، كما سبق الالتزام بذلك في التصريح الحكومي.

وكما هو معلوم فإن هذه الخطة تمثل تخطيطا متشاورا عليه من قبل الهيآت والمؤسسات المعنية سيمكن بلادنا من تجاوز كافة الاختلالات المسجلة بما فيها ملاحظات السيدان والسادة البرلمانيين وكافة المعنيين.

رؤية الحكومة لتدبير العلاقة بينها وبين المجلس الأعلى للسلطة القضائية

السيد الرئيس،

تطبيقا لأحكام المادة 118 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وفور تعيين جلالة الملك حفظه الله الرئيس المنتدب وأعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية شرعت الحكومة من خلال وزارة العدل بتقديم الدعم والمساندة ووضعت رهن إشارة المجلس العقارات والمنقولات والموارد البشرية والاعتمادات المالية الضرورية لممارسة المجلس لمهامه الدستورية على الوجه المطلوب وذلك في انتظار رصد ميزانية خاصة للمجلس ليمارس اختصاصه في استقلالية تامة عن باقي السلط.

كما قامت وزارة العدل بعقد اجتماعات مع الرئيس المنتدب والوكيل العام تم الاتفاق فيها على توفير كل متطلبات المجلس على كل المستويات.

وفي هذا الإطار تؤكد الحكومة على التزامها بدعم ومساندة قيام سلطة قضائية مستقلة وعلى خلق جسور التعاون معها عبر هيئة مشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل تتولى التنسيق في مجال الإدارة القضائية، في احترام تام لمبدأ استقلال السلطة القضائية.

الطابع الإجرائي للبرنامج

السيد الرئيس،

لقد ذهبت الملاحظات النقدية الموجه إلى البرنامج منحيين مختلفين، فهناك من يعتبره مجرد شعارات وأماني دون إجراءات محددة، وهناك من يعتبره برنامجا "تكنوقراطيا"، ركز على الإجراءات وأغفل التوجهات السياسية.

والصحيح أن البرنامج يستجيب لمقتضيات الفصل 88 من الدستور التي تنص على أنه يجب أن يتضمن "الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية". ولا يجب أن ينظر إلى البرنامج بوصفه قانونا للمالية، لأن الفرق بينهما كبير.

وعلى الرغم من ذلك، حرصنا على تضمين البرنامج إجراءات محددة تنتظم في إطار سياسات عمومية مندمجة تغطي مختلف مجالات النشاط الحكومي، مع التنصيص في ثنايا البرنامج على عدد من الآليات الكفيلة بضمان التقائية مختلف هذه السياسات وعدة آليات أخرى لضمان التنزيل الفعلي لمضامين البرنامج الحكومي.

كما جاءت أهم التدابير معززة بمؤشرات رقمية تشكل مادة تعاقدية في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة. أما التفاصيل، فستكون موضوع مخططات العمل التنفيذية ومشاريع قوانين المالية السنوية، التي تتضمن في حد ذاتها برمجة للمشاريع والاعتمادات على ثلاثة سنوات.

لقد كان البرنامج الحكومي موضوع انتقادات متباينة بخصوص الأهداف والمشاريع التي تضمنها، بين من ينتقد كونها غير واقعية ولا يمكن للحكومة ان تحققها وبين من يعتبرها غير طموحة ولا ترقى إلى المستوى، بل تعبر عن انعدام الشجاعة السياسية حسب البعض.

لذلك جاء البرنامج متوازنا، واقعيا وطموحا، وتم بناؤه كما لاحظتم على خمسة محاور أفقية تؤطر مختلف أوجه السياسات العمومية وفق تقطيع منطقي وليس قطاعي.

كلفة تأخر تشكيل الحكومة

السيد الرئيس،

نسجل باستغراب التقييم السلبي المبالغ فيه لآثار تأخر تشكيل الحكومة على أداء الاقتصاد الوطني. والواقع أن آخر مؤشرات الظرفية الاقتصادية المتوفرة تبين تطورا إيجابيا على العموم لحركية الاقتصاد خلال الفصل الأول من هذه السنة.

ويتجلى ذلك بالأساس عبر التطور الإيجابي الذي عرفته مجموعة من مؤشرات المالية العمومية خلال الفصل الأول من هذه السنة.

فعكس ما جاء في بعض التدخلات، ارتفع مستوى التحصيل الضريبي العام بنسبة 4.4% مقارنة مع فبراير 2016، ومستوى الضريبة على الشركات بنسبة 9%، والضريبة على الدخل ب1.9 % والضريبة على القيمة المضافة ب12.6%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، كما ارتفع مستوى النفقات العادية ب1.1% عن نفس الفترة. ويعزى ذلك إلى فتح الحكومة السابقة، بموجب مرسوم، جميع

اعتمادات التسيير والاستثمار المبرمجة في مشروع القانون المالي لسنة 2017، كخطوة نوعية ومسؤولة، وهو ما جعل التأخر في تشكيل الحكومة غير ذي أثر بالشكل الذي حاول البعض تسويقه عبر أرقام مختلقة وبيانات كاذبة.

النموذج التنموي

السيد الرئيس،

وإن كانت الحكومة تسجل بإيجابية الطفرة التي عرفها الاقتصاد المغربي وقدرته النسبية على امتصاص الصدمات سواء منها الناتجة عن عوامل داخلية كالجفاف أو المترتبة عن عوامل خارجية كالأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأولية، فإننا نسجل في الوقت ذاته أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أبانت عن **أوجه القصور في النموذج التنموي المغربي** تتجلى أساسا في ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني والفوارق الاجتماعية.

لذلك فإن البرنامج الحكومي يقترح تجديد النموذج التنموي للمغرب للسنوات القادمة مستثمرا بذلك رصيد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية التي راكمها المغرب، والتي ستمكن الحكومة من الانكباب بكل ثقة على ورش تجديد النموذج التنموي. ويرتكز هذا الورش على محاور البرنامج الحكومي المتعلقة بتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛ بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛ وبترسيخ الحكامة الجيدة، من خلال أكثر من 300 إجراء عملي وفعال.

وفيما يخص معدل النمو المقترح، عمد البرنامج إلى اعتماد مقاربة واقعية، صريحة وعملية لاستشراف تطور الإطار الماكرو-اقتصادي، تأخذ بعين الاعتبار عدة تحديات. ومن الواضح أن كل تدبير من التدابير المقترحة في هذا البرنامج يكون له تأثير على محددات ومصادر النمو.

ومن هذا المنطلق، يتوقع أن يعرف نمو الاقتصاد الوطني تحسنا ليناهز ما بين 4.5 و5.5% مقابل 3.2% خلال الولاية السابقة. وسيعزى هذا التحسن بالأساس إلى تحسن نمو الأنشطة غير الفلاحية، الراجع إلى التطور الإيجابي الذي يعرفه القطاع الصناعي والتعافي المتوقع للأداء الاقتصادي لدى شركائنا وخاصة في أوروبا، مما سيدعم الصادرات والاستثمار وتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج. وإذا توفرت بعض الظروف المساعدة، فقد تفوق نسبة النمو السقف المتوقع.

كما يعتبر في السياق الدولي والإقليمي للمغرب، معدل نمو بنسبة 5٪ معدلا طموحا ولكنه واقعي، حيث المحافظة على هذا المعدل سيضاعف بثلاثة مرات الناتج الداخلي الخام في غضون 15 عاما ويمكن تكريس المغرب ضمن أهم الدول البارزة إقليميا. وبالمقارنة مع معدلات النمو الدولية، فإن هذه النسبة لم تتعد 1% في الدول الأوروبية المتوسطية و6.8% في الصين برسم سنة 2016.

وإن الحفاظ على هذا المعدل، حتى في السنوات التي يعرف فيها المغرب صدمات داخلية وخارجية، يقتضي تعزيز مصادر جديدة للنمو الاقتصادي، وهو ما يركز عليه البرنامج الحكومي.

كما يعتبر البرنامج تعزيز العنصر البشري عامل دعم محوري لرؤيته التنموية عبر تسريع إصلاح قطاع التعليم، وتحسين الخدمات الصحية، وتعزيز التغطية الاجتماعية للسكان المحتاجين وتمكين سكان العالم القروي من المشاركة بشكل كامل في الاقتصاد، وتعزيز الطبقة الوسطى وتمكينها من الخدمات الاجتماعية والتعليمية، والسكن، وكذلك دعم الرأس المال غير المادي.

ولدعم تعزيز هذه الرؤية المندمجة تجعل الحكومة الإصلاح الضريبي ضمن أولوياتها، من خلال تعزيز العدالة الضريبية وتنافسية المقاولات والمواطنة الضريبية. وفي هذا الإطار، سوف تقوم الحكومة، كما نص عليه البرنامج صراحة، باستكمال تفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية لسنة 2013، وذلك عبر رزمة من الإجراءات منها:

- مواصلة الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الجبائية؛
- وضع إجراءات خاصة بمحاربة التملص والغش الضريبي والتهريب؛
- إعادة مراجعة نظام التحفيزات الضريبية المخصصة للقطاعات الاقتصادية والتي تشكل أكثر من 30 مليار درهم سنويا لإعادة توجيهها نحو الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة، والمحدثة لمناصب الشغل ذات الجودة العالية، وذات تأثير أكبر على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ومن المتوقع أن تعرف الموارد الضريبية تحسنا من شأنه المساهمة في ضمان استقرار عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام.

تقوية القطاع الصناعي

السيد الرئيس،

يرتبط إرساء نسيج اقتصادي قوي ارتباطا وثيقا بتأهيل وتقوية القطاع الصناعي. وتقترح الحكومة، في هذا المجال، مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بوتيرة أكبر بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتعزيز إسهامه في الناتج الداخلي الخام. لذلك، يقترح البرنامج حزمة من التدابير الإرادية والقوية تهم دعم القطاع الصناعي والقطاعات الواعدة الأخرى، تتمثل بالأساس فيما يلي:

- تسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار وخاصة تفعيل النظام الجبائي التحفيزي الخاص بالشركات الصناعية الجديدة والصناعات المصدرة الكبرى بهدف دعم قدرتها التنافسية والإنتاجية؛

- مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات العمومية الكبرى كأداة لتعزيز القطاع الصناعي المغربي والرفع من تنافسيته؛

- وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة الصغيرة والمتوسطة؛ ووضع إطار خاص بتعبئة العقار الصناعي، بدءا من تحديد حاجيات الفاعلين الصناعيين إلى غاية تسويق وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية.

ولقد اعتبر البرنامج الحكومي عملية دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج، عملية ذات أولوية ونص على ضرورة تسريعها بهدف دعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

ومن جهة أخرى، فإن البرنامج الحكومي يقترح تعزيز استفادة المقاولة المغربية من اتفاقيات التبادل الحر واتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ وتقييم مجموع اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم وفي المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات جديدة واعتماد دراسات قبلية لتقييم آثارها وضمان مصالح الصادرات المغربية.

وللحكومة قناعة بأن هذه الرؤية الاقتصادية كفيلة بأن تخلق فرص شغل مهمة لاستيعاب نسبة كبيرة من طالبي الشغل من الشباب المغربي، خاصة وأن بلادنا تعرف تغيرا جذريا لبنيتها الديموغرافية حيث من المتوقع أن تسجل نسبة الساكنة الناشطة ونسبة التمدن ذروتهما في الخمس السنوات القادمة، مما ستؤدي الى تكثيف أفواج الشباب المقبل على سوق الشغل بوتيرة أسرع بالمقارنة مع الفترة السابقة.

أي توجه في قطاع التشغيل؟

السيد الرئيس،

يعتبر التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تعتزم الحكومة مواجهتها وجعلها في صلب أولوياتها، ومعالجتها في جوانبها المؤسساتية والهيكلية والقطاعية. وفي هذه الظرفية، ستسعى الحكومة إلى تبني سياسة مندمجة وطموحة في مجال التشغيل تقوم على الأسس التالية:

- إحداث مصادر جديدة للنمو عبر تعزيز القطاعات الصناعية والمحدثة لفرص الشغل، التي قد تمكن من إحداث أكثر من 570.000 منصب شغل في أفق 2021؛
- مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وربطها بإحداث فرص شغل؛

- تحسين أداء المبادرات الهادفة إلى تشجيع التكوين المفضي إلى التشغيل حيث أن الإجراءات المعلنة في هذا الباب تعتبر الأهم على المدى المتوسط لتعزيز قابلية الشباب على العمل بتمكينهم من الكفاءات المهنية والعلمية المطلوبة في سوق الشغل.

وقد نص البرنامج الحكومي على العديد من التدابير المتعلقة بتعزيز مهارات وكفاءات الشباب، بما في ذلك:

- تطوير برنامج تدريب في القطاع العام لفائدة 250.000 شاب؛
- دعم التدريب في القطاع الخاص؛
- تعزيز البرامج الهادفة لتوظيف الشباب في المناطق القروية؛
- انفتاح التدريس على اكتساب الكفاءات المهنية واعتماد أسلوب التناوب بين الدراسة والتكوين التطبيقي المهني في الجامعات والمقاولات؛
- إدراج تقنيات التواصل ومهارات التدبير في برامج التكوين بغية تأهيل الخريجين للتشغيل.

وبخصوص ما أثير حول العقود الخاص للتكوين، فتجدر الإشارة إلى إعداد مشروع قانون بشأن تنظيم التكوين المستمر يرتكز على رؤية جديدة لنظام حكامة هذا التكوين وتم إدراجه في المسطرة التشريعية.

ويرمي هذا المشروع إلى تشجيع المقاولات الصغرى والصغيرة جدا على الاستفادة من نظام التكوين المستمر وكذا مأسسة حق الأجير في التكوين المستمر في إطار الرصيد الزمني للتكوين. كما سيمكن هذا النظام الأجير من الاستفادة من عمليات التكوين بمبادرة منه مما سيعزز حق التكوين مدى الحياة.

ويجدر التذكير أن نسبة بطالة 8.5% التي حددها البرنامج تأخذ بعين الاعتبار العلاقة التي تجمع بين نسبة النمو وإحداث فرص الشغل في العشر السنوات الأخيرة خاصة التحولات الهيكلية التي عرفها النسيج الاقتصادي. كما يأخذ بعين الاعتبار الانتقال الديموغرافي لبلادنا الذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الساكنة النشيطة.

بخصوص تشريعات الشغل والحريات النقابية

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بما ورد في البرنامج الحكومي من التزامات فيما يتعلق بتشريع الشغل وخاصة ما يتعلق بمشروع القانون التنظيمي حول تنظيم الحق في الإضراب ومشروع قانون حول النقابات المهنية ومراجعة مدونة الشغل فتجدر الاشارة الى أنه إذا كان التشريع مسؤولية حكومية فانه يعتبر ايضا مسؤولية برلمانية حيث انه اذ انه إذا كان للحكومة المبادرة في التشريع فان الحق في التعديل والتصويت بل والحق في المبادرة هو من صميم مسؤولية البرلمان.

كما ان الحكومة فيما يتعلق بالتشريع الاجتماعي وغيره من التشريعات عازمة على التزام المقاربة التشاورية والتشاركية والحرص على ضمان التوازن بين الحقوق وبين والواجبات، بين حقوق العمال وبين مقتضيات تسهيل حياة المقاولة، المقاولة المواطنة والمسؤولة اجتماعيا وحقوقهم الأساسية، بين حقهم في التنظيم والدفاع عن مطالبهم بكافة الاليات الدستورية والقانونية بما في ذلك الحق في الإضراب وهو الحق المكفول دستوريا، والمقرر تنظيمه ايضا دستوريا من خلال قانون تنظيمي صادق المجلس الوزاري على المشروع الذي تمت إحالته على البرلمان.

ونؤكد أن رؤيتنا في هذا المجال لا يمكن ان تكون مبنية على استخدام التشريع الاجتماعي مثل القانون التنظيمي الخاص بتنظيم الحق في الإضراب او مراجعة مدونة الشغل من اجل الاجهاز على الحريات النقابية او الحقوق الاساسية او ترجيح كفة المقاولة على مصلحة العمال، أو العكس. ان مقاربتنا للتشريع الاجتماعي هي مقاربة حقوقية متوازنة، تقوم على التأسيس لعلاقات شغل قائمة على علاقات رابح / رابح، وليس على اساس علاقة توجس او صراع يضر بمصالح وحقوق الطرفين.

إن رويتنا تقوم ايضا على انه ان الاوان لتنظيم الحقل النقابي وفق مقتضيات الفصل الثامن من الدستور اي بالشكل الذي يجعل منها قوة تفاوضية ذات مصداقية مؤطرة للشغيلة ووسيطا في عرض مطالبها وذات قوة تعاقدية، وهو ما يقتضي اخراج قانون النقابات المهنية.

بشأن إصلاح أنظمة التقاعد

السيد الرئيس،

عرف نظام المعاشات المدنية عجزا فرض علينا إجراء إصلاحات مقياسية وفق مقاربة تشاركية من خلال إحداث عدة لجان والقيام بمجموعة من الاستشارات.

وقد ارتكزت هذه الإصلاحات على مبدأين أساسيين:

- الحفاظ على الحقوق المكتسبة إلى تاريخ دخول الإصلاح حيز التنفيذ؛
- التطبيق التدريجي.

وللإشارة فإن هذه الإصلاحات المقياسية لا تعدو ان تكون سوى مرحلة اولى من أجل استعادة التوازن المالي للصندوق المغربي للتقاعد، ليستمر في الاضطلاع بدوره في صرف معاشات الموظفين عند بلوغهم سن التقاعد.

وعليه فإن الطابع الاستعجالي لإصلاح نظام المعاشات المدنية لا يتنافى مع اعتماد مقاربة إصلاحية شمولية للتقاعد. وفي هذا الإطار أؤكد بأننا ملتزمون بجميع الاتفاقات الحاصلة في هذا الموضوع مع شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين، وفي مقدمتها المبادئ الأساسية للإصلاح التي تبنتها اللجنة الوطنية لإصلاح انظمة التقاعد في اجتماعها بتاريخ 30 يناير 2013، ولاسيما:

- اعتبار منظومة القطبين كإطار عام للإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد في مرحلة أولى؛
- العمل على توسيع التغطية لفائدة غير الأجراء.

في التوازنات الاقتصادية الكبرى

السيد الرئيس،

إن هذا البرنامج يقترح رؤية مندمجة وواقعية للتدبير الماكرو اقتصادي، تحرص على ضمان سلامة المالية العمومية والتوازنات الكبرى لتمكين الدولة من الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وهو ما لا يتنافى مع نهج سياسة اجتماعية هادفة وفعالة. وقد اختار البرنامج الحكومي الاستمرار في العمل على تحسين وضعية المالية العمومية وتخفيض نسبة الدين العمومي مع الرفع من نجاعة تمويل السياسات الاجتماعية.

وبهذا الصدد، فإن تحقيق نسبة نمو تقدر ب 5% مثلا، تسمح بالتحكم في عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات على التوالي في مستويات لا تتجاوز 3%، مما يضمن استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط، وحصر مديونية الخزينة في 60% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2021، مقابل 64% حاليا.

وللخفض التدريجي من معدل المديونية، عملت الحكومة على إدخال مقتضيات جديدة ضمن القانون التنظيمي الجديد للمالية تتضمن تأطيرا قانونيا أكثر دقة للمديونية عبر إدخال قاعدة ذهبية تنص على حصر الإقتراضات في تمويل نفقات الاستثمار وسداد أصل الدين فقط. وهذا ما جسدته الحكومة على أرض الواقع بمناسبة إعداد مشاريع قوانين المالية لسنوات 2015 و2016 و2017.

كما تسعى الحكومة إلى نهج سياسة اقتصادية قادرة على تحقيق نمو اقتصادي قوي وتضامني من خلال تشجيع الطلب بالموازاة مع العرض واستمرار نهج الإصلاحات البنيوية الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم القطعات المنتجة وتنويع النسيج الاقتصادي الوطني.

وستمكن هذه السياسة من ضمان استدامة الدين الذي من المرتقب أن ينخرط في خط تنازلي ابتداء من سنة 2017 لينخفض مستواه نسبة إلى الناتج الداخلي الخام إلى ما دون 60٪ ابتداء من سنة 2020.

وأما فيما يتعلق بمديونية المؤسسات العمومية، فإن الحكومة وضعت في برنامجها، العمل على تحسين تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية، علما أن مختلف القرارات المتعلقة بالاستدانة يتم التداول فيها في إطار أشغال الأجهزة التداولية لهذه الهيئات وتخضع لدراسات قبلية. وتجدر

الإشارة إلى أن قرابة 80% من هذه الديون تهم 6 مؤسسات فقط وهي التي تتوفر على برامج استثمارية كبيرة.

وينص القانون التنظيمي الجديد للمالية على أن الحكومة ملزمة بتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان، بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية، حول الدين العمومي، يعزز رقابة البرلمان في هذا المجال.

وحرصا على إرساء سياسة سديدة لتدبير التوازنات الماكرو-اقتصادية، يقترح تطوير نظام لليقظة مدعوم بنظام معلوماتي مندمج، ينخرط فيه كل الفاعلون في هذا الميدان ويمكن من تجميع وترصيد كافة المعلومات الصادرة عنهم، بما يسمح بالكشف عن الإشارات الأولى لتدهور المؤشرات الاقتصادية والتفاعل معها بشكل مبكر لاتخاذ السياسات التصحيحية الملائمة. ومن أهداف هذا النظام تتبع محددات التضخم مثل أسعار المواد الأولية في السوق الدولي وأخذ إجراءات استباقية.

وكما أكد على ذلك التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية، فإن **من شأن اعتماد نظام صرف أكثر مرونة** بشكل تدريجي ومتحكم فيه، أن يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية مع تقوية ثقة الشركاء الأجانب في التدبير الماكرو-الاقتصادي. وفي ذات السياق، وللحرص عل تفادي أي تأثير سلبي على المواطن وقدرته الشرائية، فإن البرنامج أكد على اعتماد وتفعيل آليات للتشاور ما بين الحكومة والبنك المركزي لتحقيق الانسجام ما بين السياسة النقدية والسياسة الميزانياتية، وذلك بهدف اتقاء ومعالجة الصدمات الداخلية والخارجية التي يجابهها الاقتصاد من حين لآخر والتي تؤدي إلى ضياع نقاط النمو وتفاقم التضخم.

الحكامة وتعزيز قيم النزاهة

السيد الرئيس،

لقد عابت مجموعة من المداخلات غياب الإجراءات الهادفة إلى محاربة الفساد من البرنامج الحكومي، وضعف التدابير المتعلقة بترسيخ الحكامة وانعدام رؤية شمولية لإصلاح الإدارة.

والواقع أن البرنامج الحكومي خصص محورا كاملا لمسألة تعزيز قيم النزاهة وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، بوصفها أولوية أفقية يعتمد عليها إلى حد بعيد نجاح المشاريع الإصلاحية الأخرى المضمنة في البرامج، وفق مقاربة شاملة ومتكاملة، تستحضر في نفس الآن:

- الجانب التشريعي، من خلال استكمال الترسانة القانونية ذات الصلة، وخاصة القانون المتعلق بالحصول على المعلومة، وميثاق المرافق العمومية، وتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالحكامة والرقابة المالية؛

- والجانب المؤسساتي عبر دعم ومواكبة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومجلس المنافسة وباقي المؤسسات التي تعنى بالحكامة والتفاعل الإيجابي مع تقاريرها وتوصياتها وملاحظاتها؛

- والجانب التدبيري من خلال اعتماد التخطيط الاستراتيجي الشامل والمندمج في تدبير العمل الحكومي ومأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية على المستوى الحكومي، والتنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

وتفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية الذي يعتبر رافعة مهمة لإصلاح حكامة الإدارة من خلال ربط تخصيص الموارد بالأهداف والنتائج وترشيد النفقات وعقلنة وتبسيط المساطر وإعادة هندسة الهياكل الإدارية؛

وإذا كان إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يشكل منعطفا تاريخيا لبلادنا في هذا الميدان، من منطلق تحديدها لرؤية مشتركة للأهداف الاستراتيجية، وبرامج وطرق التنفيذ وكذا تأمين انخراط مختلف الفاعلين بالنسبة لإنجاز المشاريع الملموسة التي تتضمنها، فإننا سنولي تنزيلها عناية خاصة بما يقتضيه ذلك من وضع المتطلبات الأساسية للنجاح.

وبخصوص الإدارة، فقد ركز البرنامج الحكومي كما لاحظتم على مباشرة إصلاح عميق وشامل للإدارة وتقريب الخدمات العمومية من المواطن باعتماد آلية الإدارة الرقمية على الخصوص، ومراجعة نظام الوظيفة العمومية وسياستها في تدبير الموارد البشرية، وإرساء نظام للتفاعل السريع والجدي مع شكايات المرتفقين ونشر قائمة الخدمات الإدارية والوثائق المطلوبة والآجال والتكلفة عند الاقتضاء، وجعل هذه القوائم ملزمة.

كما لم يفتنا التنصيص في البرنامج على تحسين حكامة وتمويل المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال مجموعة من الآليات، ومنها إخراج القانون المتعلق بمنظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على هذه المؤسسات والمقاولات والتعميم التدريجي لتجربة البرامج العقود وتفعيل القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولا يسعني إلا أن أعيد التأكيد على أن الحكومة ستضع الآليات اللازمة لتتبع تنزيل هذه الإجراءات والتدابير.

بشأن السياسة العامة في مجال الطاقات المتجددة

السيد الرئيس،

إن المغرب، من خلال برامج ومشاريع الطاقات المتجددة، لا يسعى فقط لتوليد الكهرباء من مصادر متجددة، ولكن لضمان اندماج صناعي تدريجي، والذي سيمكن من تسريع اعتماد التكنولوجيات الحديثة للطاقات المتجددة، ومن تطوير قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم مشاريع الطاقة النظيفة وضمان القدرة التنافسية المطلوبة في سوق التصدير.

وفي هذا الصدد، تم بلوغ معدل 32 بالمائة من الاندماج الصناعي بالنسبة لمحطة" نور ورززات 1" بعد أن كان من المنتظر ان لا تتعدى هذه النسبة 30 بالمائة، وذلك من خلال الاستعانة بمقاولات مغربية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والحديد والربط بالأسلاك الكهربائية.

أما بخصوص المحطتين الشمسيتين نور ورززات2 و 3" فقد تم فرض نسبة اندماج تبلغ 35 بالمائة على الأقل.

وعلى هذا المنوال، فإنه يحرص في مختلف المشاريع الصناعية الكبرى على نسبة من الاستعانة بالمقاولات والخبرات المغربية لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها ببلادنا.

وتشجيعا للمقاولات المغربية في هذا المجال، تم إحداث إحداث تجمع في مجال الطاقة الشمسية "Cluster Solaire" من طرف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة الذي يضم فاعلي صناعة الطاقة الشمسية، وذلك بغية تطوير البحوث التطبيقية وتعزيز الابتكار التكنولوجي في قطاعات الطاقة الشمسية الموجهة لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي من طرف المقاولات المحلية وكذلك رفع نسبة استفادة هذه

المقاولات من القيمة المضافة لهذه المشاريع مما سيساهم لا محالة في خلق فرص شغل مهمة في هذا القطاع.

ومواكبة لهذه الدينامية، تم خلق 3 شركات في مجال الطاقة الشمسية متخصصة في تجميع الألواح الشمسية والعناصر المتعلقة بها منذ 2011، بقدرة صناعية إجمالية تقدر ب 45 ميغاواط في السنة.

كما أن الإصلاحات التي تم اعتمادها تروم تشجيع الاستثمار الخاص بالأساس في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

برنامج بحمولة اجتماعية

السيد الرئيس،

لقد انتقدت بعد المداخلات ضعف الإجراءات الاجتماعية في البرنامج الحكومي، واتهمت الإجراءات الواردة فيه بالسعي إلى الإجهاز على ما تبقى من القدرة الشرائية من خلال رفع الدعم عن باقي المواد التي تستفيد من صندوق المقاصة.

والحقيقة أن ما يميز البرنامج الحكومي هو التوازن، بحيث أن الجانب الاجتماعي يمثل حوالي ثلث الإجراءات الواردة في البرنامج، فيما الثلث يهم الجانب الاقتصادي والثلث الآخر يهم الشق الحقوقي والسياسي.

وقد انتظمت التدابير والإجراءات والبرامج الاجتماعية الواردة في البرنامج وفق نسق خيطه الناظم هو السعي نحو تحقيق تنمية بشرية مستدامة، وفق مؤشرات رقمية واضحة وتعاقدية تتسم بالطموح مع استحضار الواقع الحالي والإمكانات المتاحة.

وفي هذا الإطار، نص البرنامج كما لا يخفى على إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، استناد إلى الرؤية الاستراتيجية التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مع تثبيتها في شكل قانون إطار يضمن لها الاستمرارية والتناسق ويعطيها قوة حقيقية في التنزيل، وهو ما يشكل سابقة في هذا المجال.

وفي الجانب الصحي، وعكس ما جاء في إحدى المداخلات بخصوص عدم توصل أي مستشفى إلى حدود اليوم بأي درهم لتغطية تكاليف نظام "الراميد، فقد بلغت مساهمات الدولة منذ تعميم نظام المساعدة الطبية ما يناهز 3 ملايير و657 مليون درهم منها :

- مليار و675 مليون درهم تم ضخه في الحساب الخصوصي للأدوية من صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛
- مساهمات الجماعات الترابية التي بلغت حوالي 378 مليون درهم، وتم ضخها بالحساب الخصوصي للصيدلية المركزي؛
- تحويل مبلغ مليار درهم لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية؛
- تحويل مبلغ 7 ملايين درهم لفائدة معهد باستور؛
- ضخ مبلغ ما يفوق 47 مليون لفائدة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

ورغم المجهودات المبذولة، فإن الواقع الاستشفائي ببلادنا لا يزال يحتاج إلى مجهود كبير للرفع من جودة خدماته، ولذلك وضع البرنامج هدفا أساسيا، وهو التغطية الصحية الشاملة، وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية بناء على إجراءات واضحة ودقيقة، وكذا وضع وتنفيذ برنامج التتبع على المستويات المركزية والجهوية والمحلية لتقييم وتحسين خدمات المرافق الصحية.

وعلى صعيد آخر، وعكس ما ذهبت إليه بعض المداخلات التي اتهمت الحكومة بالسعي لضرب القدرة الشرائية للمواطنين، فإن البرنامج الحكومي خصص إجراءات مهمة لدعم الطبقات الفقيرة والمتوسطة على مستوى الولوج إلى السكن عن طريق تحفيزات تمويلية موجهة، وتعميم التغطية الصحية لفائدة العمال غير الأجراء والأباء، وفئات أخرى، وتعزيز مجموعة من البرامج الاجتماعية مثل تيسير، والمنح الدراسية، ودعم الأرامل والمطلقات والأشخاص في وضعية إعاقة، وتيسير مسطرة التعويض عن فقدان الشغل، دون إغفال تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشباب ودعم الولوج للثقافة والرياضة.

وعلى ذكر الرياضة، فقد سبق اعتماد الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020، وقد آن الأوان لتقييمها وتحيين مضامينها على ضوء التطورات التي شهدها واقع هذا القطاع المهم.

وفي نفس الاتجاه، لابد من التأكيد مرة أخرى على أن إصلاح **نظام المقاصة**، بعد ما أبان هذا النظام عن محدوديته كآلية للمساهمة في حماية القدرة الشرائية للفئات الفقيرة والهشة من تقلبات أسعار المواد الأساسية، يهدف أولا وقبل كل شيئ إلى ترشيد استهداف الدعم الموجه للفئات التي تحتاج فعليا هذا الدعم، مع المساهمة في تحقيق نجاعة النفقات العمومية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية.

صحيح أن مواصلة إصلاح المقاصة يعتبر تحديا كبيرا خاصة بالنسبة لغاز البوتان الذي يكتسي أهمية لدى الأسر الفقيرة والمتوسطة، لذلك فإن الحكومة ستواصل هذا الإصلاح تدريجيا وبمنهجية راشدة بالموازاة مع توجيه الاعتمادات الموفرة إلى دعم الفئات الهشة والمحتاجة وتمويل سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية، وفق آليات وجدولة سيتم تحديدها في إطار تشاور موسع.

وبخصوص ما تمت الإشارة إليه في إطار التنمية القروية، فإني أود التأكيد أن الاعتمادات التي سيتم رصدها للعالم القروي تعد غير مسبوقة. ولضبط حكامة التدخلات العمومية في هذا المجال والرفع من نجاعتها، تضمنت الهيكلة الحكومية قطاعا يعنى بتتبع تنفيذ سياسة التنمية القروية وتنسيق مختلف التدخلات في مجالات التعليم والصحة والطرق والتشغيل وفك العزلة ودعم الفلاحة التضامنية خاصة، وضمان التقائيتها، وكل ذلك وفق مخططات تنفيذية مضبوطة.

سعدت كثيرا بتقديم هذه التوضيحات أمامكم، وأريد أن أؤكد لكم أننا على يقين أن النموذج المغربي سيبقى إن شاء الله قويا وسيبقى ملهما باستمرار للمغاربة، الذين شاركوا ويشاركون جميعا في بنائه وصيانته.

وأريد كذلك أن أؤكد لكم أن الحكومة ستظل وفية لتطلعات المواطنين وأنها ستسهر على الوفاء بالالتزامات المضمنة في البرنامج الحكومي.

وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة بلدنا، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.